الأمم المتحدة
A/69/468/Add.9
الجمعية العامة
Distr.: General
9 December 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ١٩ (ط) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد بورغ تسيين تام (سنغافورة)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ١٩ من جدول الأعمال (انظر A/69/468، الفقرة ٢). وتم البت في البند الفرعي (ط) في الجلستين ٣٠ و ٣٥ المعقودتين في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/69/SR.30 و 35)

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/69/L.20 و A/C.2/69/L.54

٢ - في الجلسة ٣٠ المعقودة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار عنوانه ”تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة“ (A/C.2/69/L.20)، فيما يلي نصه:

”إن الجمعية العامة،

”إذ تشير إلى قراراتها ٥٣/٧ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ و ٥٤/٢١٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٥٥/٢٠٥ المؤرخ

* يصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في ١٠ أجزاء، تحت الرمز A/69/468 و Add.1-9.

101214 121214 14-66811 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/٢٠٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٨/٢١٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٦٠/١٩٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦٢/١٩٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٤/٢٠٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٦/٢٠٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وإلى قرارها ٦٥/١٥١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ المتعلق بالسنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع وقرارها ٦٧/٢١٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ الذي قررت بموجبه إعلان الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤ عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع،

”وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٥/٢ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الذي اعتمدت بموجبه إعلان الأمم المتحدة للألفية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية،

”وإذ تعيد تأكيد مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١، وإذ تشير إلى التوصيات والاستنتاجات الواردة في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ) والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ’المستقبل الذي نصبو إليه‘،

”وإذ تشير إلى الاجتماع الرفيع المستوى بشأن توفير الطاقة المستدامة للجميع الذي عقد في دورتها السابعة والستين وتم التركيز فيه على الحصول على الطاقة وكفاءة الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة،

”وإذ تلاحظ الإعلان عن انطلاق عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في إطار المنتدى السنوي الأول لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، وإذ تلاحظ أيضا التركيز خلال فترة سنتين أولية على الطاقة من أجل المرأة والطفل والصحة،

”وإذ تحيط علما بالوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في آبيا في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ المعنونة ’إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)‘، ولا سيما الدعوة إلى اتخاذ إجراءات من أجل النهوض بالطاقة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية،

”وإذ تلاحظ اختتام مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي استضافه الأمين العام في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في مقر الأمم المتحدة وبالإعلانات الوطنية والمشتركة الصادرة بشأن الطاقة،

”وإذ تشير إلى قرارها ٣٠٩/٦٨ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ الذي رحبت فيه بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وقررت أن يتخذ اقتراح الفريق العامل المفتوح باب العضوية أساسا لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

”وإذ تؤكد أهمية كفالة توفير الطاقة المستدامة الحديثة للجميع بتكلفة ميسورة وعلى نحو موثوق، كما أقر ذلك في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية،

”وإذ يساورها القلق لأن انعدام إمكانية الحصول على الطاقة وخدمات الطاقة الحديثة المستدامة عامل مهم يؤثر على نحو مباشر في الجهود المبذولة للقضاء على الفقر الذي يشكل أكبر تحد عالمي يواجه العالم في الوقت الحاضر وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العالم النامي،

”وإذ يساورها بالغ القلق لأن ٢,٦ بليون شخص في البلدان النامية يعتمدون على الكتلة الأحيائية التقليدية في الطهي والتدفئة وأن ١,٣ بليون شخص بلا كهرباء، وأنه حتى لو توفرت خدمات الطاقة لن يكون بمقدور ملايين الناس من الفقراء دفع تكاليفها،

”وإذ تشدد على أن زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وتعزيزها لأغراض التنمية المستدامة يمكن أن يسهما بقدر كبير في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

”وإذ تشدد أيضا على ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات لحشد موارد مالية كافية ذات نوعية ملائمة يتم توفيرها في الوقت المناسب، وضرورة نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لكي يتاح لها استخدام مصادر الطاقة، ولا سيما مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بكفاءة وعلى نطاق أوسع،

”وإذ تعيد تأكيد وجوب أن يتحمل كل بلد المسؤولية الرئيسية عن تنميته وأنه لا يمكن في هذا الصدد إلا إعادة التشديد على أهمية دور السياسات

والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تسلم بضرورة تهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار والتمويل المطرد على جميع المستويات،

”وإذ تلاحظ مع التقدير الأعمال التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة بهدف تشجيع تبني جميع أشكال الطاقة المتجددة على نطاق واسع وبصورة متزايدة واستخدامها على نحو مستدام،

”وإذ تشدد على أهمية تمكين البلدان النامية كسبيل إلى التعجيل بتوسيع نطاق استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في العالم أجمع،

”وإذ تؤكد ضرورة اتباع نهج متسق متكامل إزاء مسائل الطاقة وتعزيز أوجه التآزر بين جميع جوانب خطة الطاقة العالمية للتنمية المستدامة، مع التركيز على القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

”١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، وتدعو إلى الإسراع بتنفيذ الأهداف الاستراتيجية على النحو المحدد في خطة العمل العالمية للعقد، كما وردت في التقرير؛

”٢ - تحيط علما أيضا بتقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة المتجددة عن برنامج عملها وميزانيتها المقترحين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وتشجع الوكالة على دعم الدول الأعضاء فيها في تحقيق أهدافها المتعلقة بالطاقة المتجددة؛

”٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى، تقريرا عن الأنشطة المضطلع بها في إطار العقد والأنشطة المتصلة به على صعيد منظومة الأمم المتحدة لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين؛

”٤ - تؤكد ضرورة زيادة حصة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في مزيج الطاقة العالمي بوصف ذلك إسهاما مهما في تأمين طرق حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة، وتسلم بأن أنشطة البلدان فيما يتعلق بالمسائل الأوسع نطاقا المتصلة بالطاقة يتم ترتيب أولوياتها وفقا للتحديات التي تواجه كل بلد وتبعا لقدراته والظروف التي يمر بها، بما في ذلك مزيج الطاقة المتوفر لديه؛

”٥ - تشدد على أن توفير خدمات الطاقة المستدامة الحديثة للجميع بتكلفة ميسورة وعلى نحو موثوق، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وزيادة حصة الطاقة المتجددة، واعتماد تكنولوجيات أكثر نظافة تتسم بكفاءة استخدام الطاقة،

عوامل مهمة في تحقيق التنمية المستدامة ينبغي النظر فيها على النحو الواجب في المداولات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

”٦ - تقر بأن حصة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة حاليا من إمدادات الطاقة على الصعيد العالمي لا تزال منخفضة بسبب جملة عوامل منها ارتفاع تكاليف التكنولوجيات المناسبة وانعدام فرص الحصول عليها، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات تجعل مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة مجدية من الناحية الاقتصادية، عن طريق تعزيز الدعم في مجالي البحث والتطوير والاضطلاع بمبادرات مناسبة على صعيد السياسات وضخ الاستثمارات الملائمة على الصعيدين الوطني والدولي من خلال عمل الحكومات بالتعاون مع الجهات المعنية، بما فيها القطاع الخاص؛

”٧ - تهيب بحكومات البلدان المتقدمة النمو أن تتخذ مزيدا من الإجراءات لحشد الموارد المالية من أجل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ولنقل التكنولوجيا إليها بشروط ميسرة وتفضيلية وبناء قدراتها ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا الجديدة والقائمة في تلك البلدان، على النحو المبين في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ[٥]؛

”٨ - تشجع الحكومات على بذل الجهود من أجل تهيئة بيئة مؤاتية وتطويرها على جميع المستويات لكفالة تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة واستخدامها؛

”٩ - تشدد على ضرورة تحسين سبل الحصول، لأغراض التنمية المستدامة، على خدمات وموارد طاقة يمكن التعويل عليها وتحمل تكاليفها تكون مجدية اقتصاديا مقبولة اجتماعيا سليمة بيئيا، وتأخذ في اعتبارها اختلاف الأوضاع في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية واختلاف سياساتها الوطنية والاحتياجات الخاصة بها؛

”١٠ - تعيد تأكيد تصميمها على العمل من أجل أن يصبح توفير الطاقة المستدامة للجميع حقيقة واقعة؛

”١١ - تقر بأهمية إيلاء الاعتبار الواجب لمسائل الطاقة عند إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

”١٢ - تهيب بالحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية والجهات المعنية الأخرى الجمع، حسب الاقتضاء، بين زيادة استخدام موارد الطاقة الجديدة

والمتجددة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الاعتماد على التكنولوجيات المتطورة للطاقة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأنظف، والاستخدام المستدام لموارد الطاقة التقليدية التي يمكن أن تلبي الاحتياجات المتزايدة من خدمات الطاقة في الأجل الأطول، من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

"١٣ - تهيب بالدول الأعضاء حشد الجهود لإيلاء الأولوية لحصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة، حيث تساهم هذه الخدمات في القضاء على الفقر وتحسين نوعية الحياة والحد من انعدام المساواة وإنقاذ الأرواح وتحسين الصحة والمساعدة على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية والحد من المخاطر البيئية، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، وتؤكد أن هذه الخدمات أساسية لتحقيق الإدماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين؛

"١٤ - تشجع على وضع استراتيجيات مجدية موجهة نحو السوق يمكنها أن تؤدي إلى خفض تكاليف مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة بأسرع طريقة وإلى زيادة قدرة هذه التكنولوجيات على المنافسة، بطرق منها القيام، حسب الاقتضاء، باعتماد سياسات عامة في مجالات البحث والتطوير وتنمية الأسواق؛

"١٥ - تكرر دعوتها جميع مؤسسات التمويل والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف المعنية ومؤسسات التمويل والمنظمات غير الحكومية الإقليمية إلى أن تواصل، حسب الاقتضاء، دعم الجهود الرامية إلى تطوير قطاع الطاقة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالاستناد إلى مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الملائمة للبيئة التي ثبتت جدواها، مع الأخذ بعين الاعتبار على نحو تام هيكل التنمية للاقتصادات المعتمدة على الطاقة في البلدان النامية، وأن تساعد على تحقيق معدلات الاستثمار اللازمة لتوسيع نطاق إمدادات الطاقة، بما في ذلك خارج المناطق الحضرية؛

"١٦ - تشجع الأمين العام على مواصلة بذل الجهود من أجل تعزيز حشد الموارد المالية بطريقة مستقرة يمكن التنبؤ بها وتوفير المساعدة التقنية وعلى تعزيز فعالية الأموال المتاحة حاليا على الصعيد الدولي والاستفادة منها بشكل كامل في التنفيذ الفعال للمشاريع الوطنية والإقليمية ذات الأولوية العليا في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛

"١٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، آخذا في اعتباره جملة أمور منها

المبادرات التي اضطلعت بها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية من أجل تهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتعزيز الطاقة الجديدة والمتجددة واستخدامها، بما في ذلك التدابير المتخذة لتحسين إمكانيات الحصول على هذه التكنولوجيات؛

”١٨ - تهيب بالأمين العام أن يشجع استخدام الطاقة المتجددة والممارسات المستدامة المتصلة بها في جميع مرافق الأمم المتحدة في أنحاء العالم، وأن يدرج نتائج الإجراءات المتخذة في هذا الصدد في تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين؛

”١٩ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والسبعين البند الفرعي المعنون ’تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة‘ في إطار البند المعنون ’التنمية المستدامة‘“.

٣ - وفي جلستها ٣٥ المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار معنون ”تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة“ (A/C.2/69/L.54)، مقدم من نائبة رئيس اللجنة، تيشكا فرانسيس (جزر البهاما)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/69/L.20.

٤ - وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة، بناء على اقتراح من الرئيس، على عدم تطبيق الأحكام ذات الصلة من المادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة والشروع في البت في مشروع القرار.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أُبلغت اللجنة بأن مشروع القرار A/C.2/69/L.54 لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٦ - وفي الجلسة نفسها، قامت ميسرة مشروع القرار، ممثلة هنغاريا، بتصويب مشروع القرار شفويا (انظر A/C.2/69/SR.35).

٧ - وفي جلستها ٣٥ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/69/L.54 بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ١٠).

٨ - وفي أعقاب اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية ببيان (انظر A/C.2/69/SR.35).

٩ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/69/L.54، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/69/L.20 بسحب مشروع قرارهم.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

١٠ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٧/٥٣ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ و ٢١٥/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٢٠٥/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٠٠/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢١٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ١٩٩/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٩٧/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٠٦/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٢٠٦/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وإلى قرارها ١٥١/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ المتعلق بالسنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع وقرارها ٢١٥/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ الذي قررت بموجبه إعلان الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤ عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢/٥٥ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الذي اعتمدت بموجبه إعلان الأمم المتحدة للألفية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)] والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية[(٢)]، والوثيقة الختامية للاجتماع الخاص الذي عقده رئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لمتابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[(٣)]،

وإذ تعيد تأكيد مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[(٤)] وجدول أعمال القرن ٢١[(٥)]، وإذ تشير إلى التوصيات والاستنتاجات الواردة في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة

---

(١) القرار ١/٦٠.

(٢) القرار ١/٦٥.

(٣) القرار ٦/٦٨.

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٥) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[٦] والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٧]،

وإذ تشير إلى الاجتماع الرفيع المستوى بشأن توفير الطاقة المستدامة للجميع الذي عُقد في دورتها السابعة والستين وتم التركيز فيه على الحصول على الطاقة وكفاءة الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة،

وإذ تلاحظ الإعلان عن انطلاق عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في إطار المنتدى السنوي الأول لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، وإذ تلاحظ أيضا التركيز خلال الفترة السنتين الأولية على الطاقة من أجل المرأة والطفل والصحة،

وإذ تحيط علما بمبادرة الطاقة المستدامة للجميع التي أطلقها الأمين العام في هذا الصدد،

وإذ تحيط علما أيضا بالوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في آبيا في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ المعنونة ”إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)“[٨]، ولا سيما الدعوة إلى اتخاذ إجراءات من أجل النهوض بالطاقة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ تلاحظ اختتام مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي عقده الأمين العام، وترحب بمساهمته في الزخم السياسي الحالي الرامي إلى حفز العمل على التصدي لتغير المناخ،

وإذ تشير إلى قرارها ٣٠٩/٦٨ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ الذي رحبت فيه بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة[٩]، وقررت أن يتخذ اقتراح الفريق العامل المفتوح باب العضوية أساسا لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التسليم بأنه سيُنظر أيضا في مدخلات أخرى في عملية التفاوض الحكومية الدولية في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة،

---

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٧) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٨) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(٩) A/68/970 و Corr.1.

وإذ تلاحظ أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية يقترح في تقريره هدفا بشأن كفالة توفير الطاقة المستدامة الحديثة للجميع بتكلفة ميسورة وعلى نحو موثوق،

وإذ يساورها القلق لأن انعدام إمكانية الحصول على الطاقة وخدمات الطاقة الحديثة المستدامة عامل مهم يؤثر على نحو مباشر في الجهود المبذولة للقضاء على الفقر الذي يشكل أكبر تحد عالمي يواجه العالم في الوقت الحاضر وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العالم النامي،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن ٢,٦ بليون شخص في البلدان النامية يعتمدون على الكتلة الأحيائية التقليدية في الطهي والتدفئة وأن ١,٢ بليون شخص يعيشون بلا كهرباء، وحتى عندما تكون خدمات الطاقة متوافرة، لا يكون بمقدور الملايين من الفقراء دفع تكاليفها،

وإذ تشدد على أن زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وتعزيزها لأغراض التنمية المستدامة يمكن أن يسهما بقدر كبير في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشدد أيضا على ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات لحشد موارد مالية كافية ذات نوعية ملائمة يتم توفيرها في الوقت المناسب، وضرورة نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لكي يتاح لها استخدام مصادر الطاقة، ولا سيما مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بكفاءة وعلى نطاق أوسع،

وإذ تعيد تأكيد وجوب أن يتحمل كل بلد المسؤولية الرئيسية عن تنميته وأنه لا يمكن في هذا الصدد إلا إعادة التشديد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تسلّم بضرورة تهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار والتمويل المطرد على جميع المستويات،

وإذ تلاحظ مع التقدير الأعمال التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة بهدف تشجيع تبني جميع أشكال الطاقة المتجددة على نطاق واسع وبصورة متزايدة واستخدامها على نحو مستدام،

وإذ تشدد على أهمية تمكين البلدان النامية كسبيل إلى التعجيل بتوسيع نطاق استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في العالم أجمع،

وإذ تؤكد ضرورة اتباع نهج متسق متكامل إزاء مسائل الطاقة وتعزيز أوجه التآزر بين جميع جوانب خطة الطاقة العالمية للتنمية المستدامة، مع التركيز على القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع[١٠]، وتشجع على الإسراع بتنفيذ الأهداف الاستراتيجية على النحو المحدد في خطة العمل العالمية للعقد؛

٢ - تحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام[١١] بشأن تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛

٣ - تحيط علما كذلك بتقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة المتجددة عن برنامج عملها وميزانيتها للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وتشجع الوكالة على دعم الدول الأعضاء فيها في تحقيق أهدافها المتعلقة بالطاقة المتجددة؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى، تقريرا عن الأنشطة المضطلع بها في إطار العقد والأنشطة المتصلة به على صعيد منظومة الأمم المتحدة والترتيبات المؤسسية وترتيبات المساءلة في الأجل الطويل لجميع الجهات المعنية بمبادرة الطاقة المستدامة للجميع، وذلك لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين؛

٥ - تؤكد ضرورة زيادة حصة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في مزيج الطاقة العالمي بوصف ذلك إسهاما مهما في تأمين طرق حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة، وتسلم بأن أنشطة البلدان فيما يتعلق بالمسائل الأوسع نطاقا المتصلة بالطاقة يتم ترتيب أولوياتها وفقا للتحديات التي تواجه كل بلد وتبعا لقدراته والظروف التي يمر بها، بما في ذلك مزيج الطاقة المتوفر لديه؛

٦ - تشدد على أن تحسين كفاءة استخدام الطاقة، وزيادة حصة الطاقة المتجددة، والنهوض بتكنولوجيات أكثر نظافة تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة، عوامل مهمة في تحقيق التنمية المستدامة؛

---

(١٠) A/69/395.

(١١) A/69/323.

٧ - تقر بأن حصة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة حاليا من إمدادات الطاقة على الصعيد العالمي لا تزال منخفضة بسبب جملة عوامل منها ارتفاع تكاليف التكنولوجيات المناسبة وانعدام فرص الحصول عليها، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات تجعل مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة مجدية من الناحية الاقتصادية، عن طريق تعزيز الدعم في مجالي البحث والتطوير والاضطلاع بمبادرات مناسبة على صعيد السياسات وضخ الاستثمارات الملائمة على الصعيدين الوطني والدولي من خلال عمل الحكومات بالتعاون مع الجهات المعنية، بما فيها القطاع الخاص؛

٨ - تهيب بالحكومات أن تتخذ مزيدا من الإجراءات لحشد الموارد المالية من أجل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ولنقل التكنولوجيا إليها بشروط متفق عليها بين الأطراف وبناء قدراتها ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا الجديدة والقائمة في تلك البلدان، على النحو المبين في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ[٥]؛

٩ - تشجع الحكومات على بذل الجهود من أجل تهيئة بيئة مؤاتية وتطويرها على جميع المستويات لكفالة تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة واستخدامها؛

١٠ - تشدد على ضرورة تحسين سبل الحصول، لأغراض التنمية المستدامة، على خدمات وموارد الطاقة التي يمكن التعويل عليها وتحمل تكاليفها والتي تكون مجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا، وتأخذ في الاعتبار اختلاف الأوضاع في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية واختلاف سياساتها الوطنية والاحتياجات الخاصة بها؛

١١ - تعيد تأكيد تصميمها على العمل من أجل أن يصبح توفير الطاقة المستدامة للجميع حقيقة واقعة؛

١٢ - تقر بأهمية إيلاء الاعتبار الواجب لمسائل الطاقة عند إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

١٣ - تهيب بالحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية والجهات المعنية الأخرى الجمع، حسب الاقتضاء، بين زيادة استخدام موارد الطاقة الجديدة والمتجددة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الاعتماد على تكنولوجيات الطاقة المتطورة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأنظف، والاستخدام المستدام لموارد الطاقة التقليدية التي يمكن أن تلبي الاحتياجات المتزايدة من خدمات الطاقة في الأجل الأطول، سعيا لتحقيق التنمية المستدامة؛

١٤ - تهيب بالدول الأعضاء حشد الجهود لمنح الأولوية لحصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة، حيث تساهم هذه الخدمات في القضاء على الفقر وتحسين نوعية الحياة والحد من أوجه عدم المساواة وإنقاذ الأرواح وتحسين الصحة والمساعدة على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية والحد من المخاطر البيئية، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، وتؤكد أن هذه الخدمات أساسية لتحقيق الإدماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين؛

١٥ - تهيب بالحكومات أن تشجع مشاركة النساء مشاركة كاملة وفعالة ومتساوية وتوليها زمام القيادة في تصميم وتطبيق سياسات الطاقة وأن تعمم مراعاة المنظور الجنساني في تلك السياسات؛

١٦ - تدعو أيضا الحكومات إلى أن تكفل استفادة المرأة بالكامل وعلى قدم المساواة مع الرجل من الطاقة الجديدة والمتجددة والمستدامة واستخدامها لهذا النوع من الطاقة من أجل النهوض بتمكين المرأة اقتصاديا، بما في ذلك فرص العمل المتاحة لها وغير ذلك من الفرص المدرّة للدخل؛

١٧ - تشجع على وضع استراتيجيات مجدية موجهة نحو السوق يمكنها أن تؤدي إلى خفض تكاليف مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة بأسرع طريقة وإلى زيادة قدرة هذه التكنولوجيات على المنافسة، بطرق منها القيام، حسب الاقتضاء، باعتماد سياسات عامة في مجالات البحث والتطوير وتنمية الأسواق؛

١٨ - تكرر دعوتها جميع مؤسسات التمويل والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف المعنية ومؤسسات التمويل والمنظمات غير الحكومية الإقليمية إلى أن تواصل، حسب الاقتضاء، دعم الجهود الرامية إلى تطوير قطاع الطاقة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالاستناد إلى مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الملائمة للبيئة التي ثبتت جدواها، مع الأخذ بعين الاعتبار على نحو تام هيكل التنمية للاقتصادات القائمة على الطاقة في البلدان النامية، وأن تساعد على بلوغ مستويات الاستثمار اللازمة لتوسيع نطاق إمدادات الطاقة، بما في ذلك خارج المناطق الحضرية؛

١٩ - تشجع الأمين العام على مواصلة بذل الجهود من أجل تعزيز حشد الموارد المالية بطريقة مستقرة يمكن التنبؤ بها وتوفير المساعدة التقنية وعلى تعزيز فعالية الأموال المتاحة حاليا على الصعيد الدولي والاستفادة منها بشكل كامل في التنفيذ الفعال للمشاريع الوطنية والإقليمية ذات الأولوية العليا في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛

٢٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، آخذا في اعتباره جملة أمور منها المبادرات التي اضطلعت بها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية من أجل تهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتعزيز الطاقة الجديدة والمتجددة واستخدامها، بما في ذلك التدابير المتخذة لتحسين إمكانيات الحصول على هذه التكنولوجيات؛

٢١ - تهيب بالأمين العام أن يشجع استخدام الطاقة المتجددة والممارسات المستدامة المتصلة بها في جميع مرافق الأمم المتحدة في أنحاء العالم، وأن يدرج نتائج الإجراءات المتخذة في هذا الصدد في تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين؛

٢٢ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والسبعين البند الفرعي المعنون ''تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة'' في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة''.